تقرير استخباري مسرب يرصد مواقع لتهريب النفط بجرف الصخر في محافظة بابل العراقية... لماذا يحرج تسريب جرف الصخر حكومة الزيدي؟

فريق عربي انتلجنس

15 نوفمبر 2026

النسخة v2026.11.15
أُنشئ هذا الملف في 16 نوفمبر 2026، 10:05
النسخة الحية
https://meaintelligence.net/investigation/jurf-al-sakhar-oil/

عربي إنتلجنس © 2026

المحتويات

١٠٥ صهاريج في ٤ مواقع ومنشآت تحت الأرض 3
ثلاثة مسارات تنتهي في بغداد 3
منطقة تحت سيطرة فصيل مسلح واتهامات لكتائب حزب الله 3
توصيات التقرير: مقارنة الضغط بصور الأقمار ومراقبة مستمرة 3
قراءة تحليلية: «اقتصاد موازٍ» يحرج الحكومة ويموّل الفصائل 4

تسرّب إلى الساحة الإعلامية والأمنية العراقية تقرير فني استخباري «سري للغاية»، مؤلف من 19 صفحة، يتناول بالتفصيل عمليات تهريب النفط ومشتقاته من ناحية جرف الصخر شمالي محافظة بابل. واستند التقرير إلى تحليلات جيوفضائية وصور أقمار اصطناعية تتبعت النشاط المشبوه في المنطقة بين عامي 2021 و2026.

105 صهاريج في 4 مواقع ومنشآت تحت الأرض

رُصد 105 صهاريج نفطية تتوزع في 4 مواقع رئيسية لتهريب النفط داخل ناحية جرف الصخر التابعة لقضاء المسيب. وكشفت الأقمار الاصطناعية عن منشآت يُشتبه في توظيفها لتجميع النفط وتخزينه، بعضها تحت الأرض ومغطى بهياكل حديدية مخصصة لإخفائها عن الرصد الجوي المباشر. وتبلغ السعة المحتملة للصهاريج المرصودة في المواقع الأربعة قرابة 3.78 ملايين لتر، إذ تصل سعة الصهريج الواحد إلى 36 ألف لتر. ورُصدت الحركة خلال ساعات النهار، مع ترجيح التقرير استمرار التحميل والتفريغ ليلًا لمضاعفة الكميات المسحوبة.

ثلاثة مسارات تنتهي في بغداد

يسلك المهربون، بحسب التقرير، ثلاثة طرق رئيسية تهدف جميعها إلى الوصول إلى العاصمة بغداد أو المرور بالمحافظات المحيطة:

المسار الأول (جسر المسيب): تتحرك الصهاريج من جرف الصخر عبر جسر المسيب باتجاه بغداد، حيث تُستبدل بصهاريج أخرى للتمويه والتعمية الأمنية.

المسار الثاني (مسار المصفى): ينطلق النفط من «المصفى» المحلي باتجاه منطقة عامرية الفلوجة والحبانية في الأنبار، ومنها إلى بغداد.

المسار الثالث (الطريق الدولي): استغلال شبكة الطرق الدولية الرابطة بين بابل والأنبار وبغداد لنقل الشحنات.

منطقة تحت سيطرة فصيل مسلح واتهامات لكتائب حزب الله

أشار التقرير إلى أن المنطقة المستهدفة تقع بالكامل تحت نطاق سيطرة وحماية فصيل مسلح يمنع دخول القوات الأمنية التقليدية إليها. في المقابل، نقلت مصادر إعلامية عن جهات استخباراتية اتهامات مباشرة لكتائب حزب الله العراقي بالتورط في اختراق الأنابيب وإدارة هذه العمليات. وأكدت التقارير أن الجهات القائمة على التهريب جنت ملايين الدولارات طوال السنوات الماضية جراء سحب النفط بطرق غير قانونية.

توصيات التقرير: مقارنة الضغط بصور الأقمار ومراقبة مستمرة

أوصى التقرير المسرب بتحرك حكومي عاجل للحد من هذه الخسائر الاقتصادية، عبر:

إلزام وزارة النفط بمقارنة بيانات تذبذب الضغط في خطوط الأنابيب بتواريخ وأوقات رصد حركة الصهاريج في صور الأقمار الاصطناعية، لتوثيق الخروقات.

وتعزيز التعاون المشترك بين شركات توزيع المنتجات النفطية وشركة خطوط الأنابيب والجهات الأمنية العليا لملاحقة الصهاريج وضبطها.

بالإضافة إلى طلب إدخال تكنولوجيا مراقبة مستمرة للخطوط الممتدة عبر جرف الصخر لوقف التجاوزات وحماية الاقتصاد الوطني.

قراءة تحليلية: «اقتصاد موازٍ» يحرج الحكومة ويموّل الفصائل

يضع تسريب هذا التقرير رئيس الوزراء والحكومة العراقية في موقف محرج، إذ يشير إلى وجود «اقتصاد موازٍ» كبير يُدار داخل أراضي الدولة دون القدرة على كبحه، ما يمثل تحديًا مباشرًا لسيادة القانون.

كما يعيد الملف تسليط الضوء على أزمة ناحية جرف الصخر، التي يمنع فصيل مسلح عودة سكانها الأصليين إليها أو دخول القوات الأمنية النظامية، الجيش والشرطة، لتدقيقها، ما يجعلها بيئة مواتية للأنشطة الاقتصادية غير القانونية بعيدًا عن أعين الرقابة.

ويكشف حجم الصهاريج عن شبكة لوجستية تضاهي عمل شركات نفطية مصغرة. والعوائد المالية الضخمة المستحصلة من التهريب تعزز الاستقلال المالي لهذه الفصائل عن موازنة الدولة، ما يمنحها قدرة أكبر على التمرد السياسي والعسكري.

أما خطوط سير التهريب عبر بابل والأنبار وصولًا إلى بغداد، واستبدال الصهاريج للتمويه، فتشير إلى شبكة تواطؤ واسعة تشمل نقاط تفتيش وموظفين فاسدين داخل القطاع النفطي، يسهلون حركة الشحنات وتصريفها في الأسواق السوداء أو المصافي الأهلية.